أيلول 2022

جمهورية العراق: رئاسة مجلس الوزراء

هيئة المستشارين: المنسق الوطني لقمة تحويل التعليم

التقرير الوطني لقمة تحويل التعليم 2022

المقدمة

ركزت رؤية العراق 2030 في أهداف التنمية المستدامة، وخطط التنمية الوطنية، على قطاع التعليم بشكل واضح وكبير، جنباً الى جنب مع القطاعات الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والمكانية والبيئية، بتحديد أهداف قابلة للقياس والتحقق في هذا القطاع الحيوي، تتوافق مع التوجهات الاستراتيجية الوطنية واهداف التنمية المستدامة الدولية. حيث تضمنت رؤية العراق لخمس أولويات تصب في تحقيق هذه الرؤية، ركزت على بناء الانسان العراقي (بناء العقل والروح والجسد، من اجل ايجاد اجيال قادرة على الابتكار والابداع والانجاز) واضعة التعليم كهدف ثالث من بين أهدافها (نظام تعليمي ذو جودة وشمول) يستهدف تحويل الخسارة في رأس المال البشري التي حدثت خلال العقود الثلاثة الماضية الى مكاسب تنموية. ومن بين الأهداف الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق "إحداث تحول في التعليم وتعزيز الجهود الوطنية لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة 2030 الخاص بالتعليم". لذلك تم اعتماد رؤية طموحة للقطاع التعليمي في العراق، الا وهي:

"التطلع إلى نظام تعليمي ملتزم بالقيم، ويوفر فرص تعلم مستدامة ومبتكرة للجميع، وذات جودة عالية ويعزز بناء مجتمع المعرفة، ويتوافق مع المعايير العالمية"

ولتحقيق هذه الرؤية، تتمثل رسالة الاستراتيجية في:

تعزيز المؤسسات التعليمية للشراكة المجتمعية، وبناء أنظمة تعزز التفكير العلمي والإبداعي، وتضمن جودة المخرجات لتلبية احتياجات سوق العمل والمساهمة في بناء اقتصاد معرفي متنوع يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة.

تركز الاستراتيجية الوطنية على عوامل شاملة متنوعة، بما في ذلك النمو السكاني والنوع الاجتماعي (Gender)، والمجتمعات الريفية والحضرية، والأطفال والشباب المتأثرين بالصراع وانعدام الأمن، بالإضافة إلى الفقر، وتعالج البرامج المقترحة نقاط الضعف لدى الأطفال والشباب في العراق. كما تقترح الاستراتيجية عدداً من البرامج تهدف إلى معالجة آثار أزمات الماضي والأزمات القائمة، بما في ذلك إغلاق المدارس والجامعات لفترات طويلة بسبب جائحة كورونا، والنزوح ودمار البنية التحتية للتعليم، والاحتياجات النفسية والاجتماعية للمتعلمين، وتؤكد على ما يأتي:

- الوصول المتكافئ إلى الجودة والتعليم الشامل.
- تزويد الشباب بالمهارات المطلوبة في مجتمع المعرفة في القرن الحادي والعشرين، الذي يتيح لهم المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في العراق.

الأهداف التعليمية:

تسعى الحكومة لتوفير مستلزمات تنفيذ الأهداف التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم وكالآتي:

1. زيادة معدل الالتحاق في مرحلة التعليم قبل الابتدائي من 10.7% عام (2019/2018) إلى 30% ، بحلول عام 2030.
2. ضمان إكمال الالتحاق بالتعليم الابتدائي بنسبة 100% بحلول عام 2025 بالمقارنة، مع حوالي 83% عام (2019/2018).
3. ضمان إكمال الالتحاق بالتعليم المتوسط (lower secondary) بنسبة 100% بحلول عام 2028 ، بالمقارنة مع حوالي 62% عام (2019/2018).
4. زيادة معدل الالتحاق العام للتعليم الإعدادي الأكاديمي(upper secondary) ليصل إلى 68%/66% (الذكور/الإناث) بحلول عام 2030 ، بالمقارنة مع حوالي 47%/46% عام (2019/2018).
5. زيادة الالتحاق في التعليم العالي من 19% حاليا إلى 22% بحلول عام 2030.
6. زيادة معدل الالتحاق بالتعليم المهني في المرحلة الإعدادية ليصل بحدود 14% بحلول عام 2030 ، بالمقارنة مع 1% عام 2019/2018، كي يتمكنوا من دخول سوق العمل بعد إكمال الصف 12 أو عبر التدريب التقني في التعليم العالي.
7. إعادة النظر بسياسة القبول في التعليم العالي بما يضمن قبول نسبة 82% من خريجي التعليم الإعدادي الأكاديمي بحدود عام 2030 وتحويل قبول الآخرين الى مسارات أخرى.
8. زيادة نسبة قبول خريجي التعليم الإعدادي المهني في الجامعات والكليات التقنية لتصل الى 50% بحلول عام 2030 مقارنة بنسبة القبول الحالية 25%.
9. إعداد وتنفيذ نظام تعليم عالٍ ومرنٍ مستجيبٍ وموجه وفق الطلب، لتلبية احتياجات سوق العمل في العراق والتنمية الاقتصادية يهدف **إلى:**
    - تنويع فرص التعليم العالي (الدراسات الأولية والعليا) لتلبي متطلبات سوق العمل.
    - الارتقاء بجودة مكونات نظام التعليم العالي بما يؤدي إلى خريجين ذوي كفاءة عالية.
    - تعزيز المهارات التطبيقية للخريجين الملائمة لسوق العمل المحلي والإقليمي.
    - ضمان نموذج تمويل مستدام للجامعات العراقية.
    - ضمان أنظمة تعليم عالٍ تتسم بالمرونة والمحاسبة والشفافية والتكامل الجيد.
    - ضمان بحث علمي ذي جودة عالية.

10. توفير الدعم الحكومي المناسب لمؤسسات التعليم الأهلي (العام والعالي) بما يؤمن تأدية رسالتها، لتكون شريكا ومنافساً ومكملاً للتعليم الحكومي، مع تأمين توافر معايير الجودة والرصانة العلمية فيها.

مسارات العمل الموضوعية

تسعى حكومة العراق لتوفير مستلزمات تنفيذ مسارات العمل الموضوعية الآتية:

أولا: مدارس شاملة ومنصفة آمنة وصحية

1. اعتماد برامج تهدف الى الحد من أوجه التفاوت بين المتعلمين في الحصول على التعليم من حيث الجنس والاعاقة، والنزوح والموقع، والفقر، وجودة التعليم.
2. الزيادة التدريجية في توفير التغذية المدرسية لجميع تلاميذ الابتدائية الحكومية بحلول عام 2030.
3. توفير بيئة تعليمية مناسبة للمتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تجهيز الأبنية المدرسية ببنية تحتية ملائمة لهم.
4. تعزيز المعرفة والمهارة والوعي المجتمعي بمخاطر التغير المناخي والتخفيف من آثاره من خلال التربية والتعليم، وتحسين البنية الأساسية للمؤسسات التعليمية لتأمين بيئة خضراء مستدامة.
5. ضمان حصول المتعلمين في المناطق الريفية والمناطق المتأثرة بغياب الأمن والمخاطر الطبيعية، على بيئة تعليمية آمنة.
6. السعي لتهيئة بنى تحتية تعليمية متكاملة على وفق المعايير الدولية.

ثانيا: التعليم والمهارات من أجل الحياة والعمل والتنمية المستدامة

1. تطوير نظام التعليم والتدريب المهني والتقني ليكون قادراً على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق.
2. زيادة نسب الالتحاق بالتعليم المهني في المرحلة الثانوية لاستيعاب أكبر عدد من الطلبة الذين يمكنهم دخول سوق العمل بعد اكمال الصف 12 أو الحصول على المزيد من التعليم التقني في مؤسسات التعليم العالي من خلال:
   - توفير مستلزمات زيادة الالتحاق بالتعليم المهني والتقني.
   - إعداد برامج الارشاد والتوجيه المهني.
   - وضع حوافز من القطاع الخاص للداخلين في مسارات التعليم المهني والتقني.
   - اعتماد مسارات تعليمية وتدريبية لقبول ذوي الاحتياجات الخاصة في تخصصات تتيح حصولهم على فرص عمل مناسبة.
   - تأمين فرص متكافئة للذكور والاناث في التعليم المهني والتقني.

3. دعم مسارات التعليم غير النظامي لتوفير فرص تعلمية مضافة من خلال الآتي:
   - تعزيز التعليم المسَرّع لتوفير فرص جديدة سريعة للمتعلمين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عاما، التي تَختصر وتُكثف المنهج الابتدائي الذي يستغرق ست سنوات الى نصف المدة.
   - زيادة أعداد المسجلين في مدارس اليافعين، او مدارس الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و15 عاما، من الذين لم يبدأوا التعليم الابتدائي قبل سن العاشرة وتجاوزوا السن المسموح للالتحاق بالتعليم.
4. زيادة مراكز محو الأمية وتعليم الكبار لغرض زيادة عدد الدارسين الذين تبلغ أعمارهم 18 عاما فأكثر.
5. دعم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تعزيز الدورات التدريبية للشباب لإكسابهم المهارات المهنية التي تمكنهم من دخول سوق العمل.
6. تحسين مخرجات التعليم من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة في مجتمع المعرفة الذي يتيح لهم المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وبما يؤمن إكسابهم المهارات الموائمة لسوق العمل.
7. تشجيع التعليم المستند على الابتكار والابداع والبحث العلمي.

ثالثا: المعلمون والتعليم ومهنة التعليم

1. اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على الشهادة الجامعية الأولية لجميع حملة شهادة ما دون البكالوريوس من المعلمين.
2. اعتماد معايير متطورة وفاعلة في تدريب المعلمين أثناء الخدمة، والتوجه نحو تدريب المدربين (TOT) مركزياً.
3. اعتماد برامج تدريب فاعلة للمعلمين أثناء الخدمة في المحافظات، وربط الترفيع الوظيفي وفق معايير تأخذ بالاعتبار المشاركة بالتدريب، فضلا عن التقييم السنوي.
4. قيام وزارتي التربية التعليم العالي بإعادة النظر بآليات وأساليب اعداد المعلمين بما ينسجم ومتطلبات مجتمع المعرفة وبالخصوص تكنولوجيا التعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكل ما يؤمن الإعداد الجيد للمعلم مهنياً واكاديمياً وثقافياً واجتماعياً.
5. اعتماد معايير وآليات لتعيين المعلمين المؤهلين الذين تثبت كفاءتهم ، والتوجه نحو اعتماد رخصة ممارسة مهنة التعليم.
6. تقويم أداء المعلمين في الخدمة، وتحديد ذوي الكفاءة منهم وتمييزهم، وتطوير كفاءة الآخرين.
7. التنسيق بين وزارتي التربية والتعليم العالي بما يؤمن التكامل بين مناهج التعليم العام والتعليم العالي، والتعاون بينهما في مجال اختيار اللجان الوطنية ولجان تأليف الكتب المنهجية .
8. زيادة الاهتمام بدروس التربية البدنية والفنية وتفعيل الأنشطة المدرسية (الصفية واللاصفيه)، خاصة في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وتشجيع مشاركة التلاميذ في الفعاليات التربوية والثقافية والعلمية وتطوير قدراتهم.

رابعا: التعلم والتحول الرقمي

واجهت مؤسساتنا التعليمية الواقع الذي نجم عن جائحة كوفيد-19 وتأمين استمرارية العملية التعليمية من خلال تطبيق منهجية التعلم الالكتروني والمدمج، وسخرت وزارتي التربية والتعليم العالي جل امكاناتهما لمواجهة التحديات التي أبرزها قصور البنى التحتية ومحدودية المستلزمات، وتلتزم المؤسسات التربوية بتحقيق الآتي:

1. التعليم العام (وزارة التربية)

تتبنى الوزارة رؤية مستقبلية في عملية تحويل التعليم نحو صناعة مادة تعليمية متفاعلة، ومنصات تعليمية وبوابة تعليم رقمي، والتحول لرقمنة متكاملة تشمل المناهج التعليمية وإدارة العملية التربوية، لذلك تسعى الوزارة لتحقيق الآتي:

- التعاون مع المنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية لغرض دعم التحول بالتعليم في المجالات التقنية وتدريب الكوادر الفنية ومجال التعلّم عن بُعد وتأهيل البنى التحتية ودعم الموارد البشرية العامة في مجال التحول الرقمي.
- اعادة النظر في بعض القوانين والتعليمات التي لا تنسجم والتعليم الرقمي.
- خلق توأمة مع احدى المؤسسات الاعلامية الدولية والمحلية الرصينة، لغرض تبادل الخبرات في مجالات الانتاج التلفزيوني المرئي وتقنيات البث والارسال الفضائي.

2. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تتبنى الوزارة رؤية مستقبلية لتطوير منظومة التعليم العالي والاتجاه نحو جامعات الجيل الخامس والتحول الرقمي المتكامل، والاستفادة من منجزات الثورة الصناعية الرابعة في التربية والتعليم، لذلك تسعى الوزارة لتنفيذ خارطة الطريق الخاصة بالتحول الرقمي في المؤسسات الأكاديمية والإدارية من خلال الخطوات والمراحل الآتية:

الخطوة الأولى: تصميم نظام النضج الرقمي الذي يشمل الحوكمة والقيادة، الموظفين والثقافة، الإمكانات والقدرات، الابتكار والإبداع، التقانات والتكنولوجيا، فضلا عن توفير البنى التحتية المناسبة.

الخطوة الثانية: اعداد استراتيجية شاملة للتحول الرقمي والتركيز على مواطن الضعف المؤشرة في التقارير المتعلقة بخطوة نظام النضج الرقمي، واعادة النظر في بعض القوانين والتعليمات النافذة التي لا تنسجم والتعليم الرقمي.

الخطوة الثالثة: صياغة خطط تنفيذية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى من أجل تحقيق بيئة رقمية تعليمية ضمن المعايير المعتمدة عالميا.

الخطوة الرابعة: التدقيق والمتابعة وحل المعوقات وتقويم التجربة استنادا إلى الممارسات الفضلى المعتمدة لدى الدول التي طبقت تحولاً رقمياً شاملاً في البيئة التعليمية.

خامسا: تمويل التعليم

تشير التوقعات الاقتصادية الى تطور الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في العراق بنسبة نمو سنوية مقدارها 3.3% لغاية عام 2030, وفي الوقت نفسه من المتوقع ان يحافظ القطاع الحكومي على نسبة مساهمته في هذا الناتج البالغة 35% . من جانب آخر تتجه السياسات الاقتصادية المستقبلية في العراق الى زيادة حصة التعليم من النفقات الحكومية من النسبة الحالية التي تقارب 10% الى 16% بحلول عام 2030 . وعلى وفق تلك المؤشرات وضعت اتجاهات تمويل التعليم وكالآتي:

1. زيادة الانفاق الحكومي العام على التعليم من 12 تريليون دينارعراقي (عام 2019) الى 19 تريليون دينار عراقي في عام 2030 وبما نسبته 4.5 % من الناتج المحلي الاجمالي (GDP).
2. زيادة نسبة النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم من 7% (عام 2019) الى 10% عام 2030.
3. التوجه نحو تنويع مصادر التمويل عبر قنوات متعددة منها:
   - التمويل الذاتي (التمويل من خارج الموازنة العامة للدولة)
   - استثمار الموارد المادية والبشرية للتعليم لتحقيق عوائد غير اعتيادية.
   - المنح الدولية لمشاريع التعليم.
   - زياد نسبة مساهمة القطاع الخاص.
4. السعي لاستحداث بند خاص في الموازنة العامة للدولة (الموازنة الاستثمارية) لتمويل مشاريع **تحول التعليم** تحت مسمى (تطوير وتأهيل مشاريع تحويل التعليم).